

وعلى المرسوم عدد 14 لسنة 2011 المؤرخ في 23 مارس 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية.

وعلى المرسوم عدد 28 لسنة 2011 المؤرخ في 18 أبريل 2011 المتعلق بإجراءات جبائية ومالية لمساندة الاقتصاد الوطني وخاصة الفصل 12 منه.

قرر ما يلي :

الفصل الأول - تضبط روزنامة الدفع المنصوص عليها بالفصل 12 من المرسوم عدد 28 لسنة 2011 المؤرخ في 18 أبريل 2011 والمتعلق بإجراءات جبائية ومالية لمساندة الاقتصاد الوطني، كما يلي :

- بالنسبة للديون الجبائية الراجعة للدولة والمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والمعلوم على النزول ومعلوم الإجازة :

قرار من وزير المالية مؤرخ في 8 أوت 2011 يتعلق بضبط روزنامة دفع الديون الجبائية الراجعة للدولة، والديون الراجعة للجماعات المحلية، والخطايا والعقوبات المالية والديوانية والصرفية المنصوص عليها بالفصل 12 من المرسوم عدد 28 لسنة 2011 المؤرخ في 18 أبريل 2011 والمتعلق بإجراءات جبائية ومالية لمساندة الاقتصاد الوطني.

إن وزير المالية،

بعد الاطلاع على مجلة المحاسبة العمومية الصادرة بمقتضى القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 كما تم تنقيحها أو إتمامها بالنصوص اللاحقة،

* الأشخاص الطبيعيون :

المبلغ المتبقي للاستخلاص في الأصل	عدد الأقساط الثلاثية	الأجل الأقصى للدفع
لا يفوق 200,000د	1	30 سبتمبر 2011
من 200,001 إلى 1.000,000د	2	30 سبتمبر 2011 و 31 ديسمبر 2011
من 1000,001 إلى 10.000,000د	4	من 30 سبتمبر 2011 إلى 30 جوان 2012
من 10.000,001 إلى 50.000,000د	6	من 30 سبتمبر 2011 إلى 31 ديسمبر 2012
من 50000,001 إلى 100.000,000د	8	من 30 سبتمبر 2011 إلى 30 سبتمبر 2013
أكثر من 100.000,000د	12	من 30 سبتمبر 2011 إلى 17 أبريل 2013

* الأشخاص المعنويون :

المبلغ المتبقي للاستخلاص في الأصل	عدد الأقساط الثلاثية	الأجل الأقصى للدفع
لا يفوق 5.000,000د	1	30 سبتمبر 2011
من 5.000,001 إلى 10.000,000د	2	30 سبتمبر 2011 و 31 ديسمبر 2011
من 10.000,001 إلى 100.000,000د	4	من 30 سبتمبر 2011 إلى 30 جوان 2012
من 100.000,001 إلى 200.000,000د	6	من 30 سبتمبر 2011 إلى 31 ديسمبر 2012
من 200.000,001 إلى 500.000,000د	8	من 30 سبتمبر 2011 إلى 30 جوان 2013
أكثر من 500.000,000د	12	من 30 سبتمبر 2011 إلى 17 أبريل 2014

- بالنسبة للديون الراجعة للجماعات المحلية :

الأجل الأقصى للدفع	عدد الأقساط الثلاثية	50% من المبلغ المتبقي للاستخلاص بعنوان 2005 وما قبلها
30 جوان 2011	1	لا يفوق 50.000د
30 جوان 2011 و 30 سبتمبر 2011	2	من 50,001 إلى 100,000د
من 30 جوان 2011 إلى 31 مارس 2012	4	من 100,001 إلى 200,000د
من 30 جوان 2011 إلى 30 سبتمبر 2012	6	من 200,001 إلى 300,000د
من 30 جوان 2011 إلى 17 أفريل 2013	8	أكثر من 300,000د

- بالنسبة للخطايا والعقوبات المالية :

الأجل الأقصى للدفع	عدد الأقساط الثلاثية	50% من المبلغ المتبقي للاستخلاص
30 سبتمبر 2011	1	لا يفوق 100.000د
30 سبتمبر 2011 و 31 ديسمبر 2011	2	من 100,001 إلى 500,000د
من 30 سبتمبر 2011 إلى 30 جوان 2012	4	من 500,001 إلى 1.000.000د
من 30 سبتمبر 2011 إلى 31 ديسمبر 2012	6	من 1.000,001 إلى 5.000.000د
من 30 سبتمبر 2011 إلى 30 جوان 2013	8	من 5.000,001 إلى 10.000,000د
من 30 سبتمبر 2011 إلى 17 أفريل 2014	12	أكثر من 10.000,000د

- بالنسبة للخطايا الديوانية والصرفية الصادرة في شأنها أحكام وقرارات صلح :

الأجل الأقصى للدفع	عدد الأقساط الثلاثية	50% من المبلغ المتبقي للاستخلاص
30 سبتمبر 2011	1	أقل من 1.000,000د
30 سبتمبر 2011 و 31 ديسمبر 2011	2	من 1.000,001 إلى 5.000,000د
من 30 سبتمبر 2011 إلى 30 جوان 2012	4	من 5.000,001 إلى 20.000,000د
من 30 سبتمبر 2011 إلى 31 ديسمبر 2012	6	من 20.000,001 إلى 100.000,000د
من 30 سبتمبر 2011 إلى 30 جوان 2013	8	من 100.000,001 إلى 200.000,000د
من 30 سبتمبر 2011 إلى 17 أفريل 2014	12	أكثر من 200.000,000د

الفصل 2 - يمكن الخلاص بصفة شهرية على أن يتم استكمال تسديد كل قسط ثلاثي قبل الأجل المحدد بالروزنامة.

الفصل 3 - ينشر هذا القرار بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 8 أوت 2011.

وزير المالية

جلول عياد

اطلع عليه

الوزير الأول

الباجي قائد السبسي